

Distr.: General
18 April 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس
مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وجهتها إلي
نكوسازانا دلاميني زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق

190413 190413 13-29789 (A)



أتوجه إليكم بهذه الرسالة في سياق القرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي بشأن الصحراء الغربية في دورته العادية الثانية والعشرين، التي عقدها في أديس أبابا يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفي ذلك القرار، طلب المجلس التنفيذي إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم استفتاء من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره، في امثال لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع.

وفي وقت سابق، وبالضبط في آب/أغسطس ٢٠٠٩، أعرب المشاركون في الدورة الاستثنائية المعنية ببحث وحل النزاعات في أفريقيا، التي عقدها مؤتمر الاتحاد في طرابلس، عن دعمهم للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للخروج من المأزق الخاص بالصحراء الغربية ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع التي تدعو إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين، وهما المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، دون شروط مسبقة وبجسنة نية، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية الحق في تقرير مصيره، في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعا المشاركون في الدورة الاستثنائية إلى تكثيف الجهود في سبيل إجراء استفتاء لتمكين شعب الإقليم من الاختيار ما بين خيار الاستقلال وخيار الاندماج في المملكة المغربية.

وكان الدافع إلى اتخاذ المجلس التنفيذي للقرار المذكور إدراكه لعدم إحراز تقدم في حل النزاع بشأن إقليم الصحراء الغربية ولما يثيره ذلك من قلق. وكان الدافع أيضاً رغبة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في المبادرة إلى تجسيد المدلول والنطاق الشامل للانتماء الأفريقي والنهضة الأفريقية، اللذين سيحتفل تحت شعارهما بالذكرى السنوية الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي.

وبالفعل، فقد أدرجت مسألة الصحراء الغربية لأول مرة عام ١٩٦٣ في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي يسري عليها الإعلان التاريخي المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وقد مضت خمسون سنة على ذلك، وفي حين أن معظم الأقاليم التابعة مارست حقها في تقرير المصير، فإن إقليم الصحراء الغربية لا يزال مدرجاً على القائمة.

ونظراً لمركز الصحراء الغربية كإقليم تابع، فقد نظرت منظمة الوحدة الأفريقية في المسألة منذ إنشائها. وفي هذا الصدد، اتخذ عدد من القرارات تدعو إسبانيا، بوصفها الدولة

القائمة بالإدارة، إلى تمكين شعب الإقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير، تماما كما كانت تقوم به الأمم المتحدة. وبصفة خاصة، اتخذت الدورة العادية التاسعة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٦ إلى ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٣، القرار AHG/Res.104 (XIX) المتعلق بخطة منظمة الوحدة الأفريقية للسلام في الصحراء الغربية، الذي حث فيه على وجه الخصوص طرفي النزاع، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، على إجراء مفاوضات مباشرة لتحقيق وقف لإطلاق النار لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء استفتاء سلمي وعادل لتقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

وكانت مقترحات التسوية التي عرضتها الأمم المتحدة على الطرفين، بدعم من منظمة الوحدة الأفريقية، في مطلع آب/أغسطس ١٩٨٨ ترمي إلى تمكين شعب الإقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال، وفقا لقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ٥٠/٤٠، إضافة إلى القرار AHG/Res.104 (XIX). لكن للأسف لم تنجح مقترحات التسوية ولا الجهود اللاحقة لحل النزاع في الخروج من المأزق. ويتولى مبعوثكم الشخصي إلى الصحراء الغربية، كريستوفر روس، حاليا النظر في المسألة، لكن على مدى خمس سنوات، ورغم الجهود المحمودة، لم يتحقق تقدم.

وفي ضوء ذلك، هناك حاجة إلى أن يبذل المجتمع الدولي الجهود مجددا لمساعدة الطرفين على الخروج من المأزق الحالي، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع. فمثلما أفاد مبعوثكم الخاص مؤخرا ليس الوضع الراهن خيارا ممكنا. فالوضع الحالي يسهم في استمرار التوتر في الإقليم، كما يتضح من المظاهرات التي وقعت على مدى السنوات القليلة الماضية والحالة المتدهورة لحقوق الإنسان، التي حدثت بعدد من الجهات المعنية الدولية، بما فيها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، إلى مناقشة مجلس الأمن أن يوكل إلى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ولاية تتعلق بحقوق الإنسان، كما هو الحال في العديد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أن الوضع الحالي يعقد جميع الجهود المبذولة لتحقيق الاندماج المغاربي. وعلاوة على ذلك، فإن الوضع يمكن أن يقوض الأمن في المنطقة.

وإني على علم بأن مجلس الأمن سوف ينظر في هذه المسألة في الأيام القادمة، ولذلك أرجو تعميم مضامين هذه الرسالة على جميع أعضاء المجلس ليحيطوا علما بها وينظروا فيها ويتخذوا إجراءات بشأنها حسب الاقتضاء.

وفي الختام، فإني أعزم تقديم تقرير عن المسألة إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة، في أيار/مايو ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، وسعيا إلى موافاة المجلس التنفيذي بمعلومات محدثة

شاملة قدر الإمكان، أرجو أن تزودني الأمم المتحدة بمعلومات محدثة عن جهودها. كما أود أن أوجه دعوة إلى مبعوثكم الخاص لزيارة أديس أبابا في أقرب وقت ممكن لتبادل الآراء مع المفوضية بشأن أفضل سبيل للمضي قدما.

(توقيع) نكوسازانا دلاميني زوما
